

التجارب السابقة تؤكد حصد إسرائيل ثمار الاتفاقية



اتفاقية الكويز مع تركيا والاردن اعشت الصناعة الاسرائيلية

اقتصادها من هذه الأزمة، وهو نفس الحال مع الأردن، وكانت إسرائيل المستفيد الأول من هذه الاتفاقية كون العلاقات التجارية الأميركية التركية كانت مزدهرة أصلاً، ولم تكن بحاجة لمثل هذه الاتفاقيات. واللافت ان التوقيع على الاتفاقية يتزامن مع التقرير الذي أصدره المعهد الإسرائيلي للتصدير، الذي زعم أن صادرات إسرائيل إلى الدول العربية ارتفعت منذ بدء العام الحالي 2004 حتى الثاني عشر من شهر ديسمبر الجاري بنسبة 30 بالمائة.

وأكد مدير المعهد الإسرائيلي يحيئيل اسيا، ان التصدير في الفترة نفسها إلى سائر البلدان العربية قد ازداد بنسبة 53 بالمائة عن نفس

التي تمثل الصناعة بمختلف أنواعها وبالتحديد المصنوعات التكنولوجية أساساً رئيسياً للدخل القومي السنوي بها، في حين تمثل كل من مصر والأردن وكافة الدول العربية بالمواد الخام التي تحتاجها إسرائيل لتطوير صناعاتها.

غير أن المعهد يعترف أن هناك العديد من الخبراء الاقتصاديين سواء الأتراك أو الأردنيين يرون أن هذا التعاون لم يعد بالنتفع عليهم خاصة بالنسبة لتركيا، التي لم تستفد من التوقيع على الكويز بل بات الوضع الاقتصادي لأنقرة سيئ للغاية وتراكمت المديونيات على خزانتها وأصيب الاقتصاد بحالة ركود كبير لدرجة أن تركيا طلبت أخيراً دعم صندوق النقد والبنك الدوليين للتدخل لإنقاذ

أحمد إبراهيم:

تتواصل ردود الفعل على الساحة الإسرائيلية عقب التوقيع على اتفاقية الكويز مع مصر أخيراً وهي الاتفاقية التي بمقتضاها ستستطيع المنتجات المصرية الدخول إلى الاسواق الأميركية دون رسوم جمركية وتعامل كأنها منتج أميركي شريطة أن يتضمن هذا المنتج مكوناً إسرائيلياً.

والمعروف أن هناك دولتين سبقتا النموذج المصري في التوقيع على هذه الإتفاقية بالمنطقة وهما تركيا عام 1998 والأردن عام 2001. وعلى الرغم من الاحتفال الإسرائيلي بهذه الاتفاقية وإنشاء أكثر من 5 مناطق صناعية مؤهلة في تركيا و10 مناطق في الأردن تنفيذاً لبنودها وارتفاع الصادرات الصناعية التركية لواشنطن بمقدار 13 % والأردنية إلى 600 مليون دولار سنوياً إلا أن رجال الأعمال الأتراك والأردنيين شككوا من رداءة المكون الإسرائيلي وعدم جودته وتسببه في حدوث أخطاء فنية في المنتج التركي أو الأردني، مؤكداً أن المواد الخام الإسرائيلية لا تساهم في إنتاج منتج جيد يستطيع الدخول إلى أي سوق والمنافسة بقوة به على الإطلاق.

المعهد الاقتصادي الإسرائيلي أشار في تقرير له عن الكويز صدر في الرابع عشر من شهر ديسمبر الجاري إلى مدى أهمية التعاون مع الدول العربية خاصة مصر والأردن، اللتين ترتبط معهما إسرائيل بمعاهدات سلام خاصة أن تل أبيب تسعى إلى تحقيق "الأمان الاقتصادي" بهذه الاتفاقية حيث إنها تدرج في التصنيف الاقتصادي ضمن المناطق المفضلة للمواد الخام شأنها في ذلك شأن عدد من الدول سواء في أوروبا أو القارة الأميركية،

وذلك بعد انخفاضه منذ اندلاع انتفاضة الاقصى في سبتمبر عام 2000 بنسبة 50 بالمئة، اي من 60 مليون دولار في العام 2002 الى 25 مليون دولار خلال العام الحالي غير أنه هذا التعاون سيزيد بنسبة أربعة اضعاف أي قرابة 100 مليون دولار بداية من العام المقبل مع تطبيق الكويز بصورة كاملة مع توفير 250 الف فرصة عمل بالسوق المصري سنوياً.

وبالتالي تظهر مدى الأهمية التي تنظر إليها إسرائيل فيما يتعلق بالكويز، وهي الأهمية التي جعلت إسرائيل تحاول منذ التوقيع على معاهدة السلام مع مصر عام 1979 على محاولة حثها على التعاون الاقتصادي معها، وهو التعاون الذي يجب أن ينطوي في الأساس على تحقيق الفائدة لجميع الدول العربية وبما يتناسب مع إمكانيات كل دولة.

الفترة العام الماضي وبلغ حجمه 135 مليون دولار وان حجم الاستيراد من هذه البلدان الى اسرائيل قد ارتفع بنسبة 28 بالمائة، اي ما يعادل 62,5 مليون دولار.

وتفيد الانباء الاسرائيلية ان التغيير الحاصل على العلاقات التجارية بين الاردن بالتحديد وبين اسرائيل يعود الى ازدياد حجم منتوجات القماش والملابس والجلود والاثاث والورق مقابل ازدياد صادرات الاردن الى اسرائيل لتصل الى 39 مليون دولار قياسا بالعام الماضي. وافاد تقرير المعهد أيضاً أن التصدير إلى مصر ارتفع بقيمة 22 مليون دولار هذا العام نتيجة استيرادها مواد كيميائية وملابس وجلد مقابل ازدياد المستوردات من مصر بقيمة 22,4 مليون دولار.

ومن المنتظر ازدياد حجم التعاون التجاري بين الطرفين بعد التوقيع على هذه الاتفاقية